انظمة وقوانين بيئية

القسم تقانات البيئة

المرحلة الرابع

أعداد

الدكتور ياسر شاكر محمود

المحاضرة الثانية

المؤتمرات الدولية الخاصة بحماية البيئة:-

عقد في الجانب البيئي عدة مؤتمرات دولية خاصة بحماية البيئة بدورها وضعت الحجر الأساسي لتكوين القانون البيئي وأسهمت في تطوير قواعده على المستوى الوطني والدولي ومن هذه المؤتمرات مؤتمر استوكهم لعام 1972, ومؤتمر نيروبي لعام 1982, ومؤتمر ريدوا جانيرو لعام 1992, رابعاً: ومؤتمر جوهانسبرغ لعام 2002.

اولاً: مؤتمر ستوكهولم لعام 1972:-

بعد تزايد الاخطار البيئية وتفاقمها عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمرها الخاص بحماية البيئة في مدينة استوكوهم بالسويد عام 1972, تحت شعار(نحن لا نملك إلا ارضاً واحدة أو كوكب واحد) مستهدفاً تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد الشعوب الى حفظ البيئة وتنميتها, وكذلك بحث السبل لتسجيل الحكومات والمنظمات الدولية بما يجب القيام للقيام بما يجب حماية البيئة وتحسينها.

ويمثل مؤتمر ستوكهولم حجر الزاوية في نشأة القانون الدولي للبيع كفرع مستقل وحديث للقانون الدولي الخاص, رغم أن ما تمحض عنه هذا المؤتمر من مبادئ وتوصيات لا يرتقى الى مبدأ الالتزام القانوني الكامل الى ان القيمة الحقيقية لما أسفر عنه هذا المؤتمر يكمن في بدء صحوه الضمير العالمي لأنوع الخطر والتلوث البيئي, كما لا يمكن انكار الأثار الإيجابية لأنه يمثل مرحله انتقالية مهمة في تاريخ النظام الدولي وخطوات جماعية في حماية البيئة العالمية وتجنب كوارث التلوث.

انشاء جهاز دولي يكون تابع للأمم المتحدة نشأة الامم المتحدة برنامج البيئة بهدف التعاون الدولي في مجال حماية البيئة للإنسان.

وقد تضمن محتوى اعلان ستوكهولم حول البيئة على ديباجة متكونة من (7) نقاط, ومجموعة من المبادئ (26) مبدأ, نستعرضها كآتي:

أشارت الديباجة الى أن الانسان هو نتائج البيئة المحيطة به, وأن مشاكل البيئة في الدول النامية ترجع الى التخلف, وعلى الدول الصناعية المتقدمة أن تعمل من جانبها على الحد من التلوث البيئي, وان حماية وتحسين الظروف البيئة عي مسألة في غاية الأهمية وواجب على جميع الدول.

أما أهم ما أشارت اليه مبادئ هذا المؤتمر هي:

اولاً: حق الانسان الأساسي في الحرية والمساواة وظروف بيئية ملائمة تسمح للإنسان أن يعيش في كرامة ورفاهية.

ثانياً: التأكيد على وجوب استغلال الثروات الطبيعية وفق تخطيط وادارة قائمة على قدر من الرؤية والتبصر وان للإنسان مسؤوليه خاصة في المحافظة على صور الحياه النباتية والحيوانية والبرية وادارتها ادارة رشيدة.

ثالثاً: التأكيد على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أمر أساسي للوصول الى بيئة مناسبة لوجود الانسان وتحسين الحياة, لذلك يتوجب الاسراع في دفع عملية التنمية من خلال المساعدات الفنية والمالية للدول النامية.

رابعاً: وجوب اللجوء الى التخطيط الرشيد فيما يتعلق بإدارة الموارد والعمل على تحسين البيئة على أن ينطوي التنسيق بين اعتبارات التنمية ومقتضيات البيئة.

خامساً: معالجة مشكلة تأثير الزيادة السكانية على تلوث البيئة.

سادساً: حث الدول الى اللجوء الى استخدام العلم والتكنلوجيا في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحد من تلوث البيئة.

ثامناً: تفعيل التعاون الدولي في مجال حماية البيئة الدول وفقاً لأحكام ميثاق الامم المتحدة عبر عقد المعاهدات الثنائية أو متعددة الاطراف, ومبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالمسؤولية وتعويض ضحايا التلوث.

تاسعاً: حق الدول في استغلال ثرواتها بشرط عدم المساس بالبيئة في اقاليم دوله اخرى أو في مناطق تخرج عن ولاية اقليمية لهذه الدولة.

عاشراً: تضمنت هذه المبادئ وجوه المحافظة على بيئة الانسان من اثار الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل, وأن على الدول القضاء على هذه الأسلحة وتدميرها بشكل كامل.

وقد صدر عن هذا المؤتمر مجموعة من التوصيات تتعلق بمكافحة مصادر التلوث في البيئة, واوصى الحكومات بالتعاون مع الانشطة التي تؤثر على المناخ, والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالنفايات السامة والخطرة, ودعم المنظمات الدولية للدول النامية ومساعدتها فنياً للحفاظ على البيئة, كذلك اوصى المؤتمر الدول بالتعاون مع المنظمة الاستشارية لملاحة البحرية, وعدو تلوث مياه البحار, وايضاً توصيات تتعلق بإدارة البيئة ومسائل نقل المعرف وأصولها.

ثانياً: مؤتمر نيروبي لعام 1982:-

لمتابعة ما تم الاتفاق إليه في مؤتمر ستوكهلم, تم عقد مؤتمر في مدينة نيروبي في كينيا, لكن هذا المؤتمر لم يحظ بالاهتمام الرسمي كما هو الحال في باقي المؤتمرات الدولية, التي عقدت لبحث الأوضاع البيئية, كما أن اعلان نيروني تضمن عشرة محاور لم تضف شيئاً في مجال حماية البيئة.

ثالثاً: مؤتمر ريودي جانيرو لعام 1992:-

يشكل مؤتمر ريودي جانيرو الذي عقد في البرازيل عام 1992, (قمة الارض), من أكثر الاحداث الدولية أهمية في مجال حماية البيئة وتطوير القانون البيئي, من خلال تضمنه المبادئ الأساسية لهذا القانون وبشكل خاص مبدأ التنمية المستدامة, وقد حظي هذا المؤتمر مشاركة دولية واسعة.

وصدر عن هذا المؤتمر اعلان ريو الذي تضمن (27) مبدأ, أهمها:

اولاً: يجب على الدول أن لا تخلق في أنشطتها أضراراً بيئية لدول اخرى.

ثانياً: تتعاون الدول بروح المشاركة العالمية في عمليات حماية البيئة والمحافظة على سلامتها.

ثالثاً: وضع برنامج شامل في جميع مجالات التنمية المستدامة, والتفاوض على اتفاق دولي حول التصحر.

رابعاً: دعوة الدول الى وضع تشريعات بيئية فعالة على أساس مبدأ الوقائي, ومبدأ الملوث يدفع, ومبدأ المشاركة الشعبية, ومبدأ تقييم الأثر البيئي, وكذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في مجال حماية البيئة.

خامساً: الدعوة الى السلام وخطورة الحرب وآثارها البيئية المدمرة.

سادساً: ادماج مختلف الفئات الاجتماعية في جهود حماية البيئة بما في ذلك النساء والشباب والاطفال.

سابعاً: مراعات الدول النامية ومنحها اولوية خاصة لحالتها واحتياجاتها, فضلاً عن مراعاة احتياجات جميع الدول فيما يتعلق بالإجراءات الدولية في مجال حماية البيئة.

ثامناً: تعاون الدول على تطوير القانون الدولي الذي يوفر الحماية القانونية للبيئة وقت النزاع.

تاسعاً: التأكيد على أهمية العلاقة بين البيئة والتنمية, وكذلك بين الفقر والظلم, وبين تلوث البيئة وتدهور الموارد.

عاشراً: وختم المؤتمر اعماله بتوقع ثلاث اتفاقيات هي:

الاتفاقية الاولى: تتعلق بالتنوع الحيوي بهدف حماية الكائنات الحية والنباتية المهددة بالانقراض.

الاتفاقية الثانية: اتفاقية مناخ الأرض وتتعلق بالحد من انبعاث الغازات المسببة لارتفاع درجات حرارة الجو.

الاتفاقية الثالثة: تتعلق بحماية الغابات والمساحات الخضراء.

رابعاً: مؤتمر جوهانسبرغ لعام 2002:-

عقد هذا المؤتمر في مدينة جوهانسبرغ في جنوب افريقيا عام 2002, ويعد أول مؤتمر اممي في القرن الحادي والعشرين تعقده الأمم المتحدة لبحث الشأن البيئي العالمي, والسير في النهج العالمي لحماية البيئة وضمان مستقبل أفضل للأجال القادمة.

وقد تضمن هذا المؤتمر الى عدة مبادئ أهمها:

اولاً: تغيير انماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.

ثانياً: حماية الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية وهي متطلبات اساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: ركز الإعلان على أن التنمية المستدامة تتطلب منظور طويل الأمد.

رابعاً: العمل على مشاركة واسعة النطاق من قبل الدول في وضع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالتمية المستدامة.

خامساً: تعد كافة الدول بمواجهة الظروف السائدة في جميع انحاء العالم والتي تعدد التنمية المستدامة وأهمها: الجوع المزمن, وسوء التغذية, الاحتلال الأجنبي, والنزاعات المسلحة, والفساد, والجريمة المنظمة, والإرهاب, والعنصرية, وغيرها,

سادساً: حماية وإدارة الموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة فق أطار مؤسسي تنظيمي.